

مذكرة رقم ١٨

المجلس التأسيسي

-

مجلس جلسة ١٨ / ٦٢

يوم الثلاثاء ٤ ربيع الثاني سنة ١٣٨٢ هـ

الموافق ٤ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٦٢ م

الساعة الثامنة صباحاً

عقد المجلس التأسيسي جلسته العادية العلنية ١٨ / ٦٢ في قاعة الاجتماعات
في مقر المجلس التأسيسي في تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء ٤ ربيع الثاني
سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ٤ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٦٢ م . برئاسة صاحب
السعادة رئيس المجلس التأسيسي عبد اللطيف محمد ثنيان النخام ، وبحضور أصحاب
السعادة الوزراء والسادة الأعضاء المحترمين الآتية أسماءهم :

أحمد خالد الفوزان

الدكتور أحمد الغطيب

الشيخ جابر العلي السالم الصباح

الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح

حمود الزيد الخالد

الشيخ خالد العبد الله السالم الصباح

الشيخ سالم العلي السالم الصباح

خليفة طلال الجسري

سمود العبد العزيز العبد الرزاق

سليمان أحمد الحداد

الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

الشيخ صباح السالم الصباح

عباس حبيب مناور

عبد الرزاق سلطان أمان

عبد العزيز حمد الصقر

عبد الله محمد اللاني الشمري

علي ثنيان صالح الأدينة

مبارك عبد العزيز الحساوي

محمد ربيع حسين معرني

محمد وسمي ناصر السديران

محمد يوسف النصف

منصور موسى المزيدي

الشيخ مبارك الحمد الصباح

الشيخ مبارك عبد الله الأحمد الجابر الصباح

الشيخ محمد الأحمد الجابر الصباح

نايف حمد الدبوس

يعقوب يوسف الحميضي

يوسف خالد المخلد

كما حضر هذا الاجتماع أيضا السيد الأمين العام للمجلس التأسيسي الأستاذ علي محمد الرضوان ورجال السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي ورجال الصحافة والاذاعة والتلفزيون كما قام بسكرتارية الجلسة كل من السيدين عدنان محمد جزمي وسعيد سليمان المدساني .

وقد تغيب عن حضور هذا الاجتماع سعادة الشيخ عبد الله الجابر الصباح (وزير التربية والتعليم) وقد ناقش المجلس في هذه الجلسة جدول الأعمال الآتي :

١- اقرار محضر الجلسة السابقة ١٧ / ٦٢

٢- سؤال السيد نائب رئيس المجلس التأسيسي الى سعادة وزير الارشاد والانباء

٣- تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية حول مشروع قانون الميزانية .

٤- تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن مشروع قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٢ .

٥- تقرير لجنة الشؤون التشريعية بشأن موظفي الديوان الأميري

٦- تقرير لجنة المرافق العامة عن نتائج دراساتنا للشكاوى والاقتراحات التي

تقدم بنا بعض السادة أعضاء المجلس والسادة المواطنين .

٧- مناقشات تمهيدية حول مشروع دستور دولة الكويت .

وفي تمام الساعة الثامنة صباحا أعلن صاحب السعادة رئيس المجلس بعد استكمال

النصاب القانوني افتتاح الجلسة . وقد طلب سعادته من السيد الأمين العام السيد

بعضر بنود جدول الأعمال للمناقشة .

وقد تكلم سيادة الأمين العام قائلا : ان البند الاول من جدول الاعمال يتعلق باقرار

محضر الجلسة السابقة .

وحيث أنه لم يكن من اعتراض نقد وافق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

ثم طلب سعادة الرئيس من السيد الأمين العام عرض البند الثاني من جدول الأعمال

والمتمثل بسؤال السيد نائب رئيس المجلس التأسيسي الى سعادة وزير الارشاد

والانباء ، فتكلم سعادة الرئيس قائلا :

يوجز هذا السؤال الى الجلسة القادمة ، ثم تلخ سيادة الأمين العام نص السؤال المشار اليه

وطلب سعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح (وزير الداخلية) الكلام

وقال : أريد أن أعرف هل السؤال موجه من الدكتور أحمد الخطيب . بصفتي نائب رئيس

المجلس التأسيسي أم بصفتي الشخصية ؟

فتكلم السيد نائب رئيس المجلس التأسيسي الدكتور أحمد الخطيب قائلا : اني اتكلم

بصفتي عضوا في المجلس التأسيسي وهذا حق من حقوقي ، فهل هناك من تعليق ؟

ثم تكلم سعادة الرئيس قائلا : ان جواب سعادة وزير الارشاد والانباء على هذا السؤال

قد وصلنا متأخرا ولم نتكلم من توزيعه على الاعضاء ، لذلك سيوزع عليكم وسيبحث في

الجلسة القادمة .

ثم انتقل المجلس بعد ذلك الى مناقشة البند الثالث من جدول الأعمال والمتعلق

بقرار لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن مشروع قانون الميزانية لعام ١٩٦٣ / ٦٢ وقد تسلا سيادة الأمين العام نص مشروع القانون ونص تقرير اللجنة المختصة التي تعلن فيه موافقتها على مشروع قانون الميزانية .

وقد طلب السيد العضو المحترم سليمان أحمد الحداد الكلام قائلاً ، سمعت عن سيادة الرئيس أنه قد وصل رد من وزارة المالية والاقتصاد بشأن بعض الايضاحات التي طلبتها اللجنة فأرجو من السيد الأمين العام تلاوة هذه الايضاحات .
فأذن سعادة الرئيس للسيد الأمين العام حيث قام بتلاوة كتاب وزارة المالية والاقتصاد المشار اليه .

وقد تكلم السيد العضو المحترم سليمان أحمد الحداد مرة أخرى قائلاً ، أتمنى انه كان من الأفضل أن يزود المجلس بأرقام الاحتياط الخاص بدولة الكويت والموجود في الخارج حتى نكون على علم بذلك ، لأنه عرض علينا الآن ان الاحتياطي في الميزانية ١٠ ولا نعلم اذا كان كافياً أم لا . والآن وزارة المالية والاقتصاد تقول عنه غير كاف .

وطلب سعادة الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح (وزير المالية والاقتصاد) الكلام قائلاً : لقد تقدمت الوزارات جميعها هذه السنة بميزانياتها التي بلغت ١١٠ مليون دينار تقريباً ولما كان هذا المبلغ أكبر بكثير من واردات الكويت التي تبلغ ١٧٤ مليون دينار لذلك طلبنا الاجتماع بمقدد وبين من الوزارات للسئل على مناسطة المصاريف قدر الامكان وقد تمكنا بالفصل من انزالها الى ١٢٣ مليون دينار تقريباً بدلاً من ١١٠ مليون وقانون الميزانية يعتم علينا ان نخرج في الميزانية نسبة مئوية في الاحتياطي ونحن كنا نأمل ان نحصل على أكبر نسبة من المال الاحتياطي ولكننا للأسف لم نستطع ان نحصل على ذلك لان اعمال الدولة قد اتسعت والمشاريع الجديدة التي تلاحظها تتطلب الكثير .
وقال السيد العضو المحترم سليمان أحمد الحداد : ان سؤالي الذي طرحته قلت فيه : انه كان من المفروض ان يزود أعضاء المجلس بأرقام الاحتياطي الموجود في الخارج لدولة الكويت .

وأجاب سعادة الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح (وزير المالية والاقتصاد) عرضت قبلاً من كلام الأخ سليمان أنه يريد أن يعرف أرباح الاحتياطي الموجود في الخارج ولم أعلم أنه يريد أرقام الاحتياطي جميعه . واذا أردتم ذلك فاطلبوه من مجلس الوزراء و سيزودكم بالمبالغ الاحتياطي الموجودة في الخارج .

وبعد ذلك أعلن صاحب السعادة الرئيس : الموافقة على مشروع قانون الميزانية لعام ١٩٦٣ / ٦٢ وبذلك وافق المجلس التأسيسي على مشروع قانون ميزانية الدولة لعام ١٩٦٣ / ٦٢

ثم أعلن سعادة الرئيس بعد ذلك البند ٤ بمناقشة البند الرابع من جدول الاعمال المتعلق بتقرير لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن مشروع قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن تدابير تسد اول الاوراق المالية الخاصة بالشركات المؤسسة في الخارج .

وقد تلى سيادة الأمين العام تقرير اللجنة المعنية بهذا الموضوع والتي أدخلت بموجب تقريرها تعديلاً على المادة الثالثة من مشروع القانون المذكور أعلاه والتي كانت تنص :

المادة المعدلة

المادة الاصلية

المادة الثالثة

المادة الثالثة

لا يصدر الترخيص المنصوص عليه في المادة الاولى الا لبنك في الكويت أو لشركة مصرح لها في الكويت . اذا كانت الاسم أو السندات مطروحة للاكتتاب العام .
 أما اذا كان الترخيص خاصا بمزاولة عمليات بيع الاسم أو السندات غير المطروحة نسي اكتتاب عام جاز أن يكون الترخيص لبنك في الكويت أو لشركة مصرح لها في الكويت .

لا يصدر الترخيص المنصوص عليه في المادة الاولى الا لبنك في الكويت اذا كانت الاسم أو المستندات مطروحة للاكتتاب العام .
 أما اذا كان الترخيص خاصا بمزاولة عمليات بيع الاسم أو المستندات غير المطروحة نسي اكتتاب عام جاز أن يكون الترخيص لبنك في الكويت أو لوكيل كويتي تاجر .

ثم طلب سعادة الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح الكلام قائلا : ان التمديل الذي أدخلته اللجنة على المادة الثالثة بقولها : * لا يصدر الترخيص المنصوص عليه في المادة الاولى الا لبنك في الكويت أو لشركة مصرح لها في الكويت . الخ .
 وأنا أريد ان أسأل هل هذا لا يتعارض مع قانون التجارة الذي ينص في المادة * ٧٧ * منه على * يجرى الاكتتاب في بنك أو أكثر من البنوك المعتمدة وتدفع في البنك الاقساط الواجب دفعا عند الاكتتاب ويقيد ما دفع في حساب ينتم باسم الشركة ويجب أن يظل باب الاكتتاب مفتوحا مدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تزيد على ثلاثة أشهر .
 ولا أدري اذا كان هذا التمديل يتعارض مع القانون الذي أشرت اليه اذ أنه ليس هناك خبير قانوني لناخذ رأيه .

وقال السيد العضو المحترم سليمان الحداد ان المقصود في التمديل هو الشركات الكويتية وقال سعادة الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح (وزير المالية والاقتصاد) اذا كان المقصود من التمديل هو الشركات الكويتية فليس لدي مانع ان تجري عليه التعديلات .
 ثم تكلم سعادة السيد حمود الزيد الخالد (وزير العدل) قائلا : اقترح تأجيل بحث مشروع القانون هذا والتمديد الذي أدخلته عليه اللجنة بعد ان يحضر خبير قانوني .
 وقد وافق السادة الاعضاء على اقتراح سعادة وزير العدل القاضي بتأجيل بحث مشروع القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٢ .

وتكلم سعادة الرئيس معلنا البد * بمناقشة البند الخامس من جدول الاعمال والمتعلق بتقرير لجنة الشؤون التشريعية بشأن موزلني الديوان الاميري وقد طلب سعادته من السيد الأمين العام قراءة تقرير اللجنة ونص مشروع القانون .
 وقد تلا سيادة الامين العام مشروع القانون وتقرير اللجنة الذي أعلنت فيه موافقتها على هذا المشروع .

وقد ووفق على مشروع القانون المذكور أعلاه من أعضاء المجلس التأسيسي .

ثم تلا سيادة الأمين العام البند السادس من جدول الأعمال والمتعلق بتقرير لجنة المرافق العامة عن نتائج دراساتها للشكاوى والاقتراحات التي تقدم بها بمسئ السادة أعضاء المجلس والسادة المواطنين .

فطلب سيادة السيد عبد العزيز حمد الصقر (وزير الصحة العامة) الكلام قائلاً :
أطلب تأجيل البحث في هذا التقرير لان الوقت لم يكن كافياً لدراسته خاصة وأننا تسلطنا
أس .

وقد سأل سيادة الرئيس السادة الأعضاء رأيهم باقتراح سيادة وزير الصحة . فوافق
السادة الأعضاء على ذلك . وأعلن صاحب السيادة الرئيس تأجيل البحث في هذا الموضوع
لعدم كفاية الوقت لدراسته .

وسأل السيد العضو المحترم مبارك عبد العزيز الحساوي موجهاً كلامه لسيادة الرئيس
وقال : لماذا لا يقرأ الأخ علي التقرير .
فأجاب سيادة الرئيس : لقد قرر المجلس تأجيل البحث في هذا التقرير لدراسته بناه
على اقتراح سيادة وزير الصحة السادة .

ثم تكلم سيادة الرئيس قائلاً : سوف يقرأ الأمين العام مشروع الدستور القراءة الاولى
دون مناقشة على أن تبدأ مناقشته في الجلسات القادمة .
وبدأ السيد الأمين العام تلاوة مشروع الدستور على مسامع الأعضاء ، وعند انتهائه من
القراءة طلب السيد العضو المحترم خليفة طلال الجري الكلام قائلاً : سيادة الرئيس / الطبعة
الاولى وزعت علينا قبل شهر والآن ادخلت على هذه النسخة التي وصلتنا منذ يومين بمسئ
التعديلات في بعض المواضع ، ولا يجوز أن يناقش الآن بعد التعديل بهذه السرعة
فأرجو ان تمدد المدة أكثر .

فقال سيادة الرئيس : ان المجلس لا يوافق على التمديد ، لان وراءه مسؤوليات كثيرة
بانتظار العمل .

وطلب سيادة الشيخ جابر العلي السالم الصباح (وزير الكهرباء والماء) الكلام
قائلاً : أطلب أن تكون الجلسات على نوعين المواد الحساسة تبحث في جلسات سرية
والمواد العادية تبحث في جلسات علنية .

فأجاب سيادة الرئيس : ان تحديد السرية يرجع الى أعضاء المجلس انفسهم وهم الذين
يحددون نوعية الجلسة وذلك بموجب القرار الذي كنا قد اتخذناه في الماضي .

فقال الشيخ جابر العلي (وزير الكهرباء والماء) تحدد المواد الحساسة ويقرر لها
جلسة سرية .

فقال سيادة الرئيس : ان الأمر كما قلت متروك للمجلس .

ثم سأل سيادة الرئيس السادة الأعضاء ان كان لديهم أي شئ آخر قبل انتهاء الجلسة
وحيث انه لم يكن من شئ آخر فقد أعلن صاحب السيادة رئيس المجلس التأسيسي السيد عبد
اللطيف محمد التنيان اختتام الجلسة في تمام الساعة التاسعة والنصف صباحاً .